



### The impact of the Iraqi dinar exchange rate on external debt in the Iraqi economy.

\*أثر سعر الصرف الدينار العراقي على الدين الخارجي في الاقتصاد العراقي.

\*\* أ.م.د. مهدي خليل شديد

\*\*لمى عبد الحسين علوان

#### Abstract:

The research aims to analyze the reality of the exchange rate , analyze the reality of the external debt in Iraq for the period ( 2004\_2021).

and measure and analyze the effect of the exchange rate on the external debt in Iraq using the (ARDL) model. the many changes that occurred in the exchange rate of the Iraqi dinar towards the US dollar and with the issuance of laws and procedures that regulated the independence of the Central Bank in drawing monetary policy and building buffers related to the window for selling foreign currency and despite the support of dollar oil revenues to ensure safe rates of reserves Foreign currency, however, had a limited impact on the total external debt. The researcher hypothesized that despite the rise in the value of the Iraqi dinar as a result of changes in the exchange rate, supported by appropriate cash reserves, the impact of this on the total public debt remained limited.

\*بحث مستل .

\*\*جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد .

The researcher was able to use the inductive and deductive approaches to prove the research hypothesis or not, in addition to the quantitative method. And I reached the following results: There is an inverse relationship in the long term between the independent variable (exchange rate) and the dependent variable (external debt (Y2). It agrees with the approach of economic theory.

**المستخلص:** يهدف البحث إلى تحليل واقع سعر الصرف للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١)، تحليل واقع الدين الخارجي في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١)، وقياس وتحليل أثر سعر الصرف في الدين الخارجي في العراق باستخدام نموذج (ARDL)، وتمثلت مشكلة البحث بـ: بالرغم من التغيرات العديدة التي طرأت على سعر صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي ومع صدور القوانين والإجراءات التي نظمت استقلالية البنك المركزي في رسم السياسة النقدية وبناءً مصدات تتعلق بنافذة بيع العملة الأجنبية وبالرغم من دعم العوائد النفطية الدولارية لضمان معدلات ائمة من الاحتياطات النقدية الأجنبية الا ان تأثيرها كان محدوداً في اجمالي الدين الخارجي. وقد وضعت الباحثة فرضية مفادها بالرغم من ارتفاع قيمة الدينار العراقي ناتج عن تغيرات سعر الصرف مدعوماً باحتياطات نقدية ملائمة، الا ان تأثير ذلك على اجمالي الدين العام بقي محدوداً. وقد استطاعت الباحثة من استخدام المنهجين الاستقرائي والاستنباطي لأثبتت فرضية البحث من عدمها فضلاً عن الأسلوب الكمي. وتوصلت الى النتائج الآتية ان هناك علاقة عكسية في الاجل الطويل بين المتغير المستقل (سعر الصرف) والمتغير التابع (الدين الخارجي (Y2) . وهو يتفق مع منهج النظرية الاقتصادية.

**المقدمة:** يعد سعر الصرف أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية والذي يمثل مبادلة عملة محلية بعملة اجنبية والمحدد المهم لاتجاهات التجارة الخارجية. وان سياسة سعر الصرف تهدف الى نقل أثر السياسة النقدية الى النشاط الاقتصادي وتتسم بدرجة عالية من الانفتاح الاقتصادي وتزداد أهمية هذه الاداة خاصة في البلدان النامية لما تتميز به أسواقها من بدائية التطور. وتؤثر التغيرات في أسعار الصرف تأثيراً هاماً على الاقتصاد العراقي وعلى اجمالي الدين العام في العراق، حيث تعتمد الاقتصاد بشكل كبير على صادرات النفط كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية، التي تتأثر بشدة بتذبذب أسعار النفط على المستوى العالمي، مما يؤثر بشكل مباشر على سعر صرف الدينار العراقي.

علاوة على ذلك يتأثر الاقتصاد العراقي بالتضخم، والذي يمكن أن يؤدي إلى تدهور العملة المحلية وزيادة الدين العام. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي انخفاض قيمة الدينار العراقي إلى زيادة الصادرات وتحسين الميزان التجاري، وبالتالي تحسين الوضع المالي في البلاد على المدى القصير ويؤثر تغير سعر الصرف على الدين العام بزيادة تكلفة الديون الخارجية التي يجب على الحكومة العراقية سدادها بالعملة الأجنبية وبالتالي تزيد الضغوط على الموازنة العامة ، ومن ناحية أخرى يمكن أن يؤثر تغير سعر الصرف بشكل إيجابي على الدين العام إذا كان هناك زيادة في الصادرات غير النفطية، مما يزيد من العملة الأجنبية المتوفرة ويحسن الوضع المالي في البلاد بشكل عام ، ويعمل سعر الصرف على نقل إثر السياسة النقدية من القطاع النقدي الى القطاع الحقيقي وحركات سعر الصرف على الطلب والعرض الكليين مما تؤثر على معظم متغيرات الاقتصاد الكلي .

أهمية البحث:

١. دراسة تأثير تغيرات سعر الصرف في اجمالي الدين العام الداخلي والخارجي في الاقتصاد العراقي.

٢. دراسة تأثير سعر الصرف في رصيد الميزان التجاري .

٣. تقدير أسعار الظل للدينار العراقي .

أهداف البحث:

١. تحليل واقع سعر الصرف في العراق

٢. تحليل واقع الدين العام في العراق

٣. قياس اثر سعر الصرف في الدين العام العراقي

مشكلة البحث :

١. هل أن التغير في سعر الصرف الدينار العراقي كان له الأثر في الدين الخارجي العراقي؟

٢. إذا كان التغير في سعر الصرف الدينار العراقي له اثر على الدين فما مدى وقوة هذا الأثر واتجاهاته ؟

فرضية البحث : بالرغم من ارتفاع قيمة الدينار العراقي الناتج عن تغيرات سعر الصرف مدعوماً باحتياطات نقدية ملائمة، الا ان تأثير ذلك على اجمالي الدين العام بقي محدوداً.

منهجية الدراسة : تم استخدام المنهجين الاستقرائي والاستنباطي لأثبتات فرضية البحث من عدمها فضلاً عن الأسلوب الكمي.

حدود البحث:

١. الحدود المكانية : الاقتصاد العراقي / دراسة حالة

٢. الحدود الزمانية : ٢٠٠٤ — ٢٠٢١.

**المبحث الأول : مفهوم سعر الصرف**

مفهوم سعر الصرف - يمثل سعر الصرف عدد الوحدات من العملة المحلية لقاء وحدة واحدة من العملات الأجنبية اذ تكون هناك عملتين مختلفتين تستخدمان لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الخارجي وبالتالي فالعملة تتضمن ربط السعر المحلي بالسعر الخارجي للسلعة من خلال سعر الصرف (برعي ومنصور، ١٩٧٤، ١١). وبالتالي فان سعر الصرف أداة لتسوية المدفوعات حاله كحال العملات الورقية كما يمثل أداة لتسوية الدين العام وتمويل الائتمان الدولي (John and Jordan, 2003, 47).

يتحدد سعر الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب على العملة الأجنبية في الأسواق الداخلية أما عرض العملة الوطنية في الداخل فيتحدد بعمليات الجانب الدائن في ميزان المدفوعات، الصادرات تزيد من عرض العملات الأجنبية في الداخل وتزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية، إضافة إلى أن جميع المعاملات التجارية والمالية التي تقيد في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات تؤدي إلى زيادة عرض النقد الأجنبي (السريتي والخضراوي، ٢٠١٧، ٣٠٢-٣٠٣).

يمكن اعتبار سعر الصرف المرآة التي تظهر بوضوح العلاقة بين صادرات وواردات دولة ما سواء كانت منظورة أو غير منظورة. فكلما كانت الدولة تتمتع بمركز تصديري جيد كلما كان لعملتها قيمة مرتفعة، والعكس صحيح، فكلما كانت الدولة لا تستطيع أن تحتل مكانا في صادرات العالم في الوقت الذي تتزايد فيه وارداتها كلما كانت قيمة عملتها منخفضة لذا يمكن القول أن سعر الصرف يعبر عن مركز الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي إذا ما ترك حراً بدون قيود. (الزاوي، ٢٠١٧، ١٥).

## أنواع سعر الصرف:

١- سعر الصرف الاسمي: وبموجب هذا النوع يكون البنك المركزي ملزماً بالحفاظ عليه وعلى الحدود المرتبطة به ، ويمكن ان لا يترتب عليه مساواة بين الكميات المعروضة والمطلوبة في السوق ولن يكون دائماً عند المستوى التوازني ، لان التغيرات في الاحتياطي الرسمي من النقد الأجنبي يجب ان تسد الفجوة في حالة حدوث زياده في العرض او الطلب اما اذ نفذت الاحتياطات فان السلطة النقدية قد تحاول الاقتراض لا عاده تكوين احتياطات جديدة. ويمثل سعر الصرف الاسمي مقياساً لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر او عملية بيع وشراء العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض وبدلالة نظام سعر الصرف المعتمد في البلد، وكما موضح في الصيغة الرياضية الآتية (دانيال وفانهور، ٢٠١٠ ، ٦٧).

$$NEER = \sum_i [(M_i * X_i) / (X_i * P_i)]$$

- NEER: متوسط سعر الصرف الفعلي للعملة مقابل سلة من العملات الأخرى.

-  $\sum_i$ : يمثل الجمع على جميع العملات المشاركة في السلة.

-  $M_i$ : الحجم المالي للتجارة بين الدولة المحلية والدولة الأجنبية.

-  $X_i$ : سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى.

-  $P_i$ : مؤشر أسعار المنتجات المحلية في الدولة.

تتجسد فكرة هذه الصيغة في تحديد متوسط سعر صرف العملة المحلية مقابل سلة من العملات الأجنبية، ويتم ذلك باستخدام حجم التجارة بين الدولة المحلية والدولة الأجنبية كوزن لكل عملة في السلة. يتم ضرب حجم التجارة بسعر صرف العملة المحلية مقابل كل عملة في السلة، ومن ثم يتم تقسيم الناتج على حاصل ضرب سعر صرف العملة المحلية مقابل كل عملة في السلة بمؤشر أسعار المنتجات في الدولة المحلية (Obstfeld, 2002, 424).

٢- سعر الصرف الحقيقي: إن أسعار الصرف الاسمية لا تعكس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار في الدولتين، وبذلك يقوم سعر الصرف الحقيقي بتعديل سعر الصرف الاسمي طبقاً للتغيرات في مستوى أسعار الدول، وبالتالي فهو يقيس القوة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية ،وان حدوث تغير في معدل الصرف الاسمي قد لا يعطي صورة كاملة عن مدى التغير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للبلد موضوع الاهتمام وهو ما يستدعي استخدام مفهوم معدل الصرف الحقيقي للتوافق مع هذا النوع من المشاكل ، ان ثبات سعر الصرف الحقيقي يعني بقاء اسعار الصرف عند تعادل القوة الشرائية

لكن الية السوق تضمن استمرار هذا التعادل عند اعتماد نظام التعويم، وحتى مع سعر الصرف الاسمي الثابت لصعوبة السيطرة على التضخم. والتعبير عنه رياضياً ( N.Mark P.Taylor, 2006, 322).

$$Re = pd / e pf$$

حيث تمثل:

Re: سعر الصرف الحقيقي

e: سعر الصرف الاسمي

Pd : الرقم القياسي للأسعار المحلية.

Pf : الرقم القياسي لأسعار الشركاء التجاريين الرئيسيين.

نظريات وأنظمة سعر الصرف :

هنالك العديد من النظريات الاقتصادية التي فسرت سعر الصرف وهي كالآتي:

١. نظرية تعادل القوة الشرائية: قدم السويدي (غوستاف كاسيل) في عام (١٩٢١) م من القرن الماضي نظريته التي تنص على ان سعر الصرف بين عمليتي دولتين يكون في حالة توازن عندما تكون القوة الشرائية داخل الدولتين متساوية عند نفس سعر الصرف وتعتمد النظرية على فكرة طريقة قياس حجم الاقتصاديات الدول بناء على مقارنة الناتج المحلي الاسمي لكل دولة ولا يعطي صور حقيقة عن القوة الحقيقية للاقتصاد لأنه لا يأخذ القوة الشرائية وكلفه المعيشة داخل كل بلد. وتقوم هذه النظرية بمقارنة اقتصاديات الدول عن طريق حساب كلفة المعيشة والمستوى العام للأسعار وفائدتها في تمثيل للمعطيات الخاصة بقياس القوة الحقيقية لمتوسط دخل افراد والاقتصاد بشكل عام مع تقليل قيمة العملات لأنها لا تعكس القيمة الحقيقية للعملة نتيجة تدخل الدولة لتحديد قيمتها ونتيجة عملية المضاربة لكل البلدان.

٢. نظرية ميزان المدفوعات : يرجع الفضل في وضع أسس هذه النظرية إلى الاقتصادي (G.M.Kanys) ، وبموجب هذه النظرية فان سعر صرف العملة يتحدد عند المستوى الذي تتعادل فيه الكميات المطلوبة من العملات الأجنبية مع الكميات المعروضة ، وقدم فكرة تحديد سعر الصرف عند المستوى الذي تتعادل فيه الكميات المطلوبة من العملات الأجنبية مع الكميات المعروضة منها.

وترى النظرية ان ميزان المدفوعات يمكن أن يمارس تأثيره في أسعار الصرف من خلال العمليات الاقتصادية، ولذلك يجب استبعاد معظم فقرات رأس المال القصير الأجل، واعتبارها فقرات موازنة تقوم بها الدولة لتجنب الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، ويتأثر العرض

والطلب بحقوق البلدان وديونها في علاقاتها الاقتصادية الخارجية مع البلدان الأخرى، أي أن المطلوب من العملة الوطنية يكون أكثر من المعروض منها في حالة تفوق حقوق البلد على ديونه، فينخفض ثمن العملة الأجنبية مقوماً بالعملة الوطنية، (الهييتي وخشالي، ٢٠٠٦، ١).

٣. النظرية النقدية : تفسر التغيرات التي تحصل في سعر الصرف من خلال أثر كل من كمية النقود وسعر الفائدة في تحديد سعر الصرف إذ تركز هذه النظرية على أن سعر الصرف هو ظاهرة نقدية نظراً لتأثره بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود، إذ أن عرض النقد في كل بلد يحدد بشكل مستقل من قبل السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي أما الطلب على النقود فيعتمد على مستوى الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة حيث يمارس سعر الفائدة تأثيراً مهماً في تحديد سعر الصرف فزيادة سعر الفائدة في دولة ما بالنسبة لمثيله بالخارج يؤدي إلى زيادة سعر الصرف (نعمة، ٢٠٠٥، ٢٧).

#### المبحث الثاني - الاطار النظري للدين العام

يعد الدين العام أحد مصادر الإيرادات العامة و يختلف في أنواعه من حيث كونها داخلية أو خارجية وحتى الداخلية منها فقد يكون بعضها قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، وذلك لمقابلة الانفاق الجاري أو بعض الظروف الطارئة والتي تتطلب زيادة الانفاق العام، عندما لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها، وتلجأ الدولة في مثل هذه الأحوال إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها وبهذا تحصل الدولة على الموارد المالية اللازمة.

مفهوم الدين العام: ويعرف أيضاً هو مبلغ من المال تجمعته الدولة عن طريق الاتصال بالجمهور أو المصارف أو المؤسسات المالية الأخرى والتعهد بسداد المبلغ المقترض ودفع الفائدة على مدة القرض وفقاً لشروط العقد (فرحات، ٢٠٠١، ٣٢٤).

ويعرف بأنه عبارة عن مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق اللجوء الى الغير (الأفراد، المصارف والمؤسسات المالية) مع التعهد برد مبلغه ودفع العوائد عن مدته وفقاً لشروطه (حشيش، ١٩٨٤، ٢٥٦).

أنواع الدين العام :تعدد أنواع الدين العام من أهم عوامل تحديد درجة الاستدانة للحكومات، إذ يتأثر بمستوى تقديم القروض وبالفائدة المحددة، والمدة التي يتم فيها سداد الدين بنوعه وحجمه بهدف تمويل الاستثمارات العامة وغيرها من الأنشطة الحكومية، وتتحكم فيها قرارات البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية. وتتطلب من الحكومات تخطيطاً مستمراً وتحليلاً دقيقاً لاستدانتها لتجنب العجز في الموازنة والذي يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد القومي ، ويمكن تصنيف الدين العام إلى عدة أنواع:

## القروض الداخلية والقروض الخارجية :

القروض الداخلية : هي تلك القروض التي تقوم به الدولة بعقدها داخل حدودها الإقليمية، ويكون الاكتتاب فيها بين الدولة والمواطنين المقيمين على أرض الدولة، فيمكن أن يكون الأشخاص هنا أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين في إقليم الدولة دون مراعاة لجنسيتهم، ويكون مبلغ القرض هنا بالعملة الوطنية أي العملة المحلية (عبد الحميد، ٢٠٠٥ ، ٢٦٩).

القروض الخارجية : هي القروض التي تحصل عليها الدولة من شخص طبيعي أو معنوي مقيم خارج البلاد أو من حكومات أجنبية، وتلجأ الدول إلى هذه القروض عندما تكون بحاجة إلى رؤوس أموال وعدم كفاية الإيرادات الداخلية وعدم كفاية المدخرات الوطنية. وبالرغم من أن القروض الخارجية تساعد الدولة المقترضة على حل جزء من مشكلاتها الاقتصادية ولكن لها الكثير من المحاذير، أهمها (المهاني والخطيب، ٢٠١٦، ٣١٥):

١. قد تستغل الدولة المقرضة وضع الدولة المقترضة على منح القروض ببعض الشروط، كأن تطالب ببيع المنتجات الوطنية بأسعار معينة، أو وضع إيرادات بعض نشاطها الاقتصادي تحت مراقبتها وتصرفها.

٢. ان القروض الخارجية غالباً ما تكون بالعملة الأجنبية، مما يجعل الدولة المقترضة مرتبطة بأسعار هذه العملات التي غالباً ما تميل الى الارتفاع بالنسبة للنقد الوطني، مما يترتب عليها أعباء مالية اضافية.

## العلاقة بين سعر الصرف وعبء القروض الخارجية :

يختلف أثر التخفيض في حالة كون البلد المخفض للعملة دائناً أو مديناً:

١. في حالة كون البلد المخفض لعملة دائناً، فإذا اسلمت هذا البلد الدائن قروضه وفوائد هذه القروض بالعملة الأجنبية، فإنه سوف يستلم كمية أكبر من عمله المحلية بعد تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية.

٢. عندما يكون البلد المخفض لعملة مديناً، ودفع ديونه والفوائد عليها بعملة البلد الدائن، فإن عبء الديون المترتبة عليه في هذه الحالة سوف تزداد، وذلك لأنه سوف يدفع كمية أكبر من عمله المحلية سداداً لدينه بالعملة الأجنبية، (الساعدي وعبد، ٢٠١٢، ٩٢).

## المبحث الثالث - تحليل واقع سعر الصرف والدين الخارجي في العراق

سعت السياسة النقدية بعد عام ٢٠٠٣ الى استهداف التضخم عبر الصرف لتوفير بيئة ملائمة للنمو والاستثمار وتخفيض حدة ظاهرة الدولار في الاقتصاد العراقي فضلاً عن زيادة فاعلية وظائف الدينار العراقي بجعله مخزناً للقيمة واداة للتبادل ووحدة للحساب فضلاً عن الوظائف المشتقة ( الديناميكية ) الاخرى للدينار العراقي . وصدرت العديد من القوانين والاجراءات التي

تتعلق بنافذة بيع العملة الأجنبية (مزداد العملة) و انتهاء تطبيق أسعار الصرف الثابتة والمتعددة في العراق وما نتج عنها من اختلالات هيكلية عميقة. وقد سعى البنك المركزي والسياسة النقدية معاً الى تحقيق الاستقرار في النظام النقدي وبناء احتياطات مهمة بالعملة الأجنبية بلغت مستويات مناسبة .

تحليل واقع سعر الصرف للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١) : بمتابعة جدول (١) نجد إن سعر الصرف الرسمي للأعوام (٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦) دينار / دولار أمريكي ، ان حجم التآرجح بالدينار العراقي وفق سعر الصرف الرسمي محدود جداً وهذا يبين قدرة السياسة النقدية على التحكم بسعر الصرف من خلال وجود احتياطات عملة أجنبية قوية دعمت سعر الصرف فضلاً عن دعم الموازنة العامة لذلك اذ يتراوح حجم الدعم بحدود ١٢ مليار دولار سنوياً ، وهذا عزز من رفع قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي. وقد دعم هذا الاتجاه تخفيض معدلات التغير السنوي في الرقم القياسي العام للأسعار ( التضخم) في الاقتصاد العراقي لتتخف من ٣٧% عام ٢٠٠٥ لتصل الى ١٢% عام ٢٠٠٨ (كما لاحظنا سابقاً) ، وهذا يؤشر نجاح السياسة النقدية في استهداف التضخم وتقوية مكانة الدينار العراقي ليحل بدلاً عن الدولار الامريكي ، وقد دعم ذلك الاتجاه رصيد ميزان المدفوعات ليؤشر قدرة سعر الصرف على دعم المستوردات من السلع والخدمات الاجنبية وزيادة حجم الاحتياطات من النقد الاجنبي لتوفير غطاء اقوى للدينار العراقي (محمد، ٢٠٢٢ ، ١٤١). وفي الأعوام (٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) وبالرغم من اثار الازمة المالية العالمية، الا ان سعر الصرف دينارعراقي بقي متماسكاً لغاية عام ٢٠١١ نتيجة اجراءات سياسته النقدية والبنك المركزي واجراءات الحكومة في زيادة الاقتراض الداخلي خارجي للإبقاء على سقف انفاق بحدود تلبي طلب كلي في اقل تقدير.

### الجدول (١) تطور سعر الصرف الرسمي والموازي والظل في الاقتصاد العراقي

(دينار / دولار)

| السنوات | سعر الصرف الرسمي | معدل التغير سنوي % | سعر الصرف الموازي | معدل التغير سنوي % | سعر ظل | فائض وعجز بميزان مدفوعات (مليون دينار) |
|---------|------------------|--------------------|-------------------|--------------------|--------|----------------------------------------|
| ٢٠٠٤    | ١٤٥٣             | ---                | ١٤٥٣              | ----               | ١٠٢,٣٠ | ٤,٢١٢,٠٠                               |
| ٢٠٠٥    | ١٤٦٩             | ١,١٠               | ١٤٧٢              | ١,٣٠               | ٩٩,٣٠  | ٤,١٢٢,٠٠                               |
| ٢٠٠٦    | ١٤٦٧             | -٠,١٣              | ١٤٧٥              | ٠,٢٠               | ٧٢,٠٩  | ٧,٣٦٠,٨                                |
| ٢٠٠٧    | ١٢٥٥             | -١٤,٤٥             | ١٢٦٧              | -١٤,١٠             | ٤٩,٤٠  | ١١,٧٥٧,٣                               |
| ٢٠٠٨    | ١١٩٣             | -٤,٩٤              | ١٢٠٣              | -٥,٠٥              | ٥٤,٩٤  | ١٨,٠٠٠,٨                               |
| ٢٠٠٩    | ١١٧٠             | -١,٩٢              | ١١٨٢              | -١,٧٤              | ١٠٥,٢٨ | -٥,٠٠٠,٨                               |
| ٢٠١٠    | ١١٧٠             | ٠                  | ١١٨٦              | ٠,٣٣               | ٨٤,٨٤  | ٦,٢٨٦,٣                                |
| ٢٠١١    | ١١٧٠             | ٠                  | ١١٩٦              | ٠,٨٤               | ٥٩,٩٩  | ١٠,٣٩٣,٧                               |
| ٢٠١٢    | ١١٦٦             | -٠,٣٤              | ١٢٣٣              | ٣,٠٩               | ٦٢,٦٣  | ٧,٩٨٦,٨                                |
| ٢٠١٣    | ١١٦٦             | ٠                  | ١٢٣٢              | -٠,٠٨              | ٦٦,١١  | ٧,٨٦٠,٩                                |
| ٢٠١٤    | ١١٦٦             | ٠                  | ١٢١٤              | -١,٤٦              | ٦٣,٣٢  | -١١,٨٧١,٢                              |

|      |      |       |      |       |        |           |
|------|------|-------|------|-------|--------|-----------|
| ٢٠١٥ | ١١٩٠ | ٢,٠٥  | ١٢٤٧ | ٢,٧١  | ٨٩,٨٨  | -١٣,٤٧٣,٦ |
| ٢٠١٦ | ١١٩٠ | ٠     | ١٢٧٥ | ٢,٢٤  | ٥٣,١١  | -٨٠,٣٤٤,١ |
| ٢٠١٧ | ١١٩٠ | ٠     | ١٢٥٨ | -١,٣٣ | ٨٠,٤٤  | ٢٠,٧٠١,٢  |
| ٢٠١٨ | ١١٩٠ | ٠     | ١٢٠٩ | -٣,٨٩ | ٦٣,٢٢  | ٦,٥٩٥,٨   |
| ٢٠١٩ | ١١٩٠ | ٠     | ١١٩٦ | -١,٠٧ | ٨٤,٤٠  | ٨,٧٢٤,٦   |
| ٢٠٢٠ | ١٢٣٤ | ١,٧٦  | ١٢٣٤ | ٣,٦٩  | ١٢٦,٨٠ | -٨٠,٢٧٢,٢ |
| 2021 | 1450 | ١٩,٧٣ | 1470 | ١٨,٢٦ | ٦٨,٨٨  | ٤٧,٥٥٣,٦  |

المصدر: التقارير السنوية، البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للسنوات (٢٠٢١ - ٢٠٠٤)  
سعر الظل تم تقديره من قبل الباحثة باستخدام الصيغة الآتية:

قيمة الاستيرادات/قيمة الصادرات\*سعر الصرف الرسمي.

أما سعر الظل: يمثل كلفة الفرصة البديلة لإنتاج او استهلاك سلعة معينة، وبالتالي فإن سعر الظل للدينار العراقي يمثل كلفة الاحتفاظ بالدولار الأمريكي بدلا عن الدينار العراقي لأغراض الاستهلاك والاستثمار أو لأغراض التداول (السريتي، ٢٠١٠ ، ٢١٢).

وفي الأعوام (٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤) فقد قام البنك المركزي بتعديل سعر الصرف الرسمي إلى (١١٦٦) دينار / دولار لليلتائم وتوجهات السياسة الاقتصادية العامة للدولة في تخفيض المستوى العام للأسعار وتقديم سلع منخفضة الثمن الى المواطنين لاستدامة النمو من جهة ولمواجهة صدمة عدم اقرار الموازنة عام ٢٠١٤ وصدمة دخول العصابات الارهابية الى اجزاء معينة من الاراضي العراقية من جهة اخرى .

كما قام البنك المركزي بتعديل سعر الصرف الرسمي إلى (١١٩٠) دينار/ دولار عام (٢٠١٥) واستمر لغاية عام (٢٠١٩) بسبب قيام البنك المركزي بتتويج استثماراته لاسيما الخارجية، وذلك لغرض تعزيز قيمة الدينار العراقي وتحقيق الاستقرار النقدي للاقتصاد العراقي. مقابل ذلك ساهمت تلك الاجراءات

في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات ليصل الى (٨,٧٢٤,٦) مليون دينار عام ٢٠١٩ بالرغم من وجود سالبه في رصيده لبعض السنوات.

وفي عام (٢٠٢٠) فقد حافظ البنك المركزي على سعر الصرف الرسمي بقيمة (١٢٣٤) دينار/ دولار لغاية (١٧ / ١٢ / ٢٠٢٠) لكنه قام بتعديله إلى (١٤٥٠) دينار/ دولار أمريكي في (١٨ / ١٢ / ٢٠٢٠) بموجب كتاب دائرة العمليات المالية وادارة الدين المرقم بالعديد (١/٦ / ٢٤٤٠) في (٢٠ / ١٢ / ٢٠٢٠) نتيجة الأزمة المزدوجة التي شهدتها الاقتصاد العراقي المتمثلة بانهيار أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، وانتشار جائحة كورونا، ومن جانب آخر أصبح سعر الصرف السابق لا يتناسب مع التطورات الاقليمية وعملية اصلاح الاقتصادي في العراق، بحدود (١٢٣٤) دينار/ دولار في (٣١ / ١٢ / ٢٠٢٠) وبمعدل تغير سنوي قدره (

(١,٧٦%) واستقر حتى عام (٢٠٢١) وبلغ معدل التغير سنوي قدره ( ١٩,٧٣%) وذلك لغرض تمويل العجز في الموازنة العامة، مما انعكس سلباً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار.

أما سعر الصرف الموازي فقد ارتفع عن عام ٢٠٠٣ والاعوام التي سبقته للأعوام (٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦) نتيجة زيادة الطلب على الدولار وبالتالي على المزاد. وكذلك ارتفاع أسعار المفردات المتضمنة في البطاقة التموينية في السوق المحلية وارتفاع الطلب على الدولار لغرض الاستيراد لسد النقص في الطلب على تلك المواد، ومن ثم ارتفاع الأسعار في الاسواق، أما الأعوام (٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) ارتفع بسبب تدخل البنك المركزي لدعم وتقوية الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي والسيطرة على معدلات التضخم الذي يمثل حصيلة الربح الاجمالي والعائد الاقتصادي الفعلي وهو الهدف الذي تتطلع السياسة النقدية لتحقيقه ودفع عجلة النمو الاقتصادي، فضلاً التحسن في الوضع الأمني في عموم البلاد.

سجل سعر الصرف الموازي انخفاضاً بعد عام ٢٠٠٩ وللأعوام (٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤) وقد ساعد في ذلك تطبيق البنك المركزي سياسته النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي وتعزيز قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي. بالمقابل فقد ساعدت تغيرات الصرف اعلاه وللمدة اعلاه على زيادة عجز الموازنة لان رفع قيمة العملة الوطنية يقود بالنتيجة الى ضعف القدرة التنافسية للسلع غير النفطية ( لان اسعار النفط تتحدد وفقاً للسوق الدولية ) وبالتالي انخفاض اقيام الصادرات ككل مما يزيد عجز الميزان التجاري .

كما سجل انخفاضاً للعامين (٢٠١٥، ٢٠١٦) بسبب عمليات المضاربة في اسواق العملات الأجنبية. بينما سجل ارتفاعاً للأعوام (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩) بسبب قيام البنك المركزي بتنويع استثماراته لاسيما الخارجية. أما سعر الظل فقد بقي متأرجحاً بالارتفاع والانخفاض ليبلغ ( ٦٨,٨٨% ) دينار / دولار عام (2021).

وفي عام (٢٠٢٠) فقد انخفض سعر الصرف الموازي الى (١٢٤٣) دينار لكل دولار، ثم حقق انخفاضاً جديداً الى (١٤٧٠) دينار لكل دولار عام (٢٠٢١) وبمعدل تغير سنوي قدره ( ١٨,٢٦% ) بسبب قرارات حكومية جاءت عبر الموازنة العامة وباتفاقيات سياسية بين الاطراف المختلفة كما ساهمت زيادة عمليات المضاربة في السوق والاستفادة من فرق ارتفاع الدولار في ذلك ورافق ذلك انتشار جائحة كورونا التي تسببت في توقف الأعمال وتعطيل الدراسة وغلق الأسواق وحظر التجوال الصحي مما القى بظلاله على حركة الاسواق العراقية ومنها سوق الصرف وكذلك سوق السلع والخدمات .

إن الارتفاع المستمر في سعر الصرف واستمرار تأرجحه يعود في جزء كبير منه الى تأرجح الإيرادات النفطية التي هي أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية في الأسواق العالمية فضلاً عن تنامي دور الانفاق العام الذي يعكس طلباً قوياً على الدولار ، وتسبب تقلبات سعر الصرف بشكل مفاجئ وهذا يحدث في السوق العراقية لذا تبقى مسألة استقرار سعر الصرف رهينة لإيرادات الدولة من النقد الأجنبي لعدم وجود قاعدة انتاجية قوية محلية حقيقية قادرة على تلبية الطلب الكلي المتزايد على السلع والخدمات .

نجد ان الاتجاه العام لحركة سعر الصرف الموازي والرسمي والظل تكاد تكون متماثلة عدا بداية المدة ونهايتها مما يؤشر سعي السياسة النقدية والبنك المركزي الى تحقيق الاستقرار النقدي وجعل حركة الناتج المحلي متوافقة مع حركة عرض النقود وبما يضمن ادامة النمو وتوفير فرص العمل بهدف تخفيض معدلات البطالة مما يعني تحقيق الاستقرار الاقتصادي .  
تطور الدين العام الخارجي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١)

يلاحظ من جدول ٢ . إن الدين الخارجي قد انخفض من (٧٧٨، ٠٢١، ١٨٦) مليون دينار عام (٢٠٠٤) إلى (٢٠٧، ٧٣٧، ١٦٢) مليون دينار عام (٢٠٠٥) وبمعدل تغير سنوي مقداره (١٢، ٥١-%) بسبب رفع العقوبات الاقتصادية الذي فرضت على العراق قرابة (١٣) عام مما أدى الى ثم شهد انخفاضاً مستمراً حتى عام (٢٠١٠) ليبلغ (٨٣٦، ٦٣٢، ٦٧) مليون دينار بسبب الزيادة المستمرة الحاصلة في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية التي وصلت إلى (٧٥) دولاراً للبرميل الواحد وزيادة الكميات المصدرة فضلاً عن سياسة تحرير الاقتصاد العراقي وزيادة درجة التنافسية فيه ، كما قامت الحكومة العراقية بالتفاوض مع الدائنين الخارجيين عبر نادي لندن و نادي باريس حول تخفيض حجم الدين الخارجي للعراق مقابل الالتزام العراق بوصايا صندوق النقد الدولي IMF ، بتحرير حركة راس المال وتخفيض حجم الدعم الحكومي لبعض القطاعات للسلع ولاسيما المشتقات النفطية مما يخفف عبا الدين الخارجي على الاقتصاد العراقي .

سجل الدين العام ارتفاعاً إلى (٣٣٢، ٢٧٥، ٧٣) مليون دينار عام (٢٠١١) وبمعدل تغير سنوي مقداره (٨، ٣٤-%) لغرض تمويل المشاريع الاستثمارية في الاقتصاد العراقي والتي تمثلت بـ (مشاريع الطاقة، مشاريع الدور السكنية، مشروعات بناء المدارس والمستشفيات). لكنه سجل انخفاضاً الى (٤٩٨، ١٥١، ٧١) مليون دينار عام (٢٠١٢) وبمعدل تغير سنوي مقداره (٢، ٨٩-%) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية والتي تجاوزت الـ (١٠٠) دولار للبرميل الواحد ومحاوله الحكومة تحديد سقف اعلى للإنفاق العام ، وفي عام (٢٠١٤)

سجل انخفاضاً الى (٥٠٠، ٦١٩، ٦٩) مليون دينار ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساس إلى انخفاض قروض اعادة الجدولة بمبلغ (١٤٤١،٤) مليون دولار لهذا العام أما الاعوام (٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧) فقد سجل ارتفاعاً بسبب الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي جراء انخفاض أسعار النفط الخام وزيادة النفقات العسكرية في النصف الاول من سنة (٢٠١٤) واستمرت لثلاثة سنوات .

شهد الدين العام انخفاضاً ليبلغ (٨٣٧، ٨٥٠، ٧٦) مليون دينار على التوالي عام (٢٠١٨) وبمعدل تغير سنوي مقداره (١٥,٥١-%) نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي العالمي، فضلاً عن تحرير المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية التي اصابته المحافظات وسهولة انتاج وتصدير النفط الخام إلى الخارج.

وفي عام (٢٠٢٠) فقد ارتفع الدين الخارجي إلى (٨٤، 239، ٠١٠) مليون دينار بسبب تفشي جائحة كورونا، حيث هدد على نطاق لم يسبق له مثيل منذ أكثر من (١٠٠) عام حياة وسلب عيش الملايين في جميع المناطق وللحفاظ على الاقتصاد وسط عمليات الاغلاق وغيرها من تدابير مكافحة الأمراض كان على الحكومة الاقتراض وبشكل كبير لتمويل الأنشطة الاقتصادية في العراق:

### جدول ( ٢ ) تطور الدين الخارجي في الاقتصاد العراقي (مليون دينار)

| السنوات | الدين الخارجي | معدل التغير السنوي % | اجمالي الدين العام | نسبة الدين الخارجي الى الدين العام % |
|---------|---------------|----------------------|--------------------|--------------------------------------|
| ٢٠٠٤    | ١٨٦,٠٢١,٧٧٨   | ----                 | ١٩١,٩٤٦,٨٣٩        | 96.91                                |
| ٢٠٠٥    | ١٦٢,٧٣٧,٢٠٧   | - ١٢,٥١              | ١٦٩,٣٣١,١٦٧        | 96.10                                |
| ٢٠٠٦    | ١١٠,١٧٢,١٧٥   | - ٣٢,٣٠              | ١١٥,٤٧٩,١٨٣        | 95.40                                |
| ٢٠٠٧    | ٩٣,٧٥٨,٠٠٠    | - ١٤,٨٩              | ٩٨,٩٥١,٧٠٥         | 94.75                                |
| ٢٠٠٨    | ٧٦,٩٤٧,٤٨٩    | - ١٧,٩٢              | ٨١,٤٠٣,٠٥٨         | 94.52                                |
| ٢٠٠٩    | ٧٥,٩٨٩,٥٩٨    | - ١,٢٤               | ٨٤,٤٢٣,٦٤٧         | 90.00                                |
| ٢٠١٠    | ٦٧,٦٣٢,٨٣٦    | - ١٠,٩٩              | ٧٦,٨١٣,٦٤٢         | 88.04                                |
| ٢٠١١    | ٧٣,٢٧٥,٣٣٢    | ٨,٣٤                 | ٨٠,٧٢٢,١٩١         | 90.77                                |
| ٢٠١٢    | ٧١,١٥١,٤٩٨    | - ٢,٨٩               | ٧٧,٦٩٩,٠١٧         | 91.57                                |
| ٢٠١٣    | ٧٢,٣٤٠,٥٧٦    | ١,٦٧                 | ٧٦,٥٩٦,١٢٥         | 94.44                                |
| ٢٠١٤    | ٦٩,٦١٩,٥٠٠    | - ٣,٧٦               | ٧٩,١٣٩,٥١٩         | 87.97                                |
| ٢٠١٥    | ٧٠,٢٧١,٦٩٢    | ٠,٩٣                 | ١٠٢,٤١٤,٤٩٧        | 68.61                                |
| ٢٠١٦    | ٧٦,٥٠٤,٢٠٧    | ٨,٨٦                 | ١٢٣,٨٦٦,٤٥٨        | 61.76                                |
| ٢٠١٧    | ٩٠,٩٦٠,٤٤٩    | ١٨,٨٩                | ١٣٨,٦٣٩,٢٤٥        | 65.60                                |
| ٢٠١٨    | ٧٦,٨٥٠,٨٣٧    | - ١٥,٥١              | ١١٨,٦٧٣,٧٥٥        | 64.75                                |
| ٢٠١٩    | ٥٥,٧٩٣,١٥٠    | - ٢٧,٤٠              | ٩٤,١٢٤,٦٩٨         | 59.27                                |
| ٢٠٢٠    | ٨٤,٢٣٩,٠١٠    | ٥٠,٩٨                | ١٤٨,٤٨٥,٥٦٩        | 56.73                                |
| ٢٠٢١    | ٤٢,٠٥٠,٠٠٠    | - ٥٠,٠٨              | ١١١,٩٦٢,٣٩٤        | 37.55                                |

المصدر:

- العمود (١. ٢) التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي. مديرية الاحصاء والابحاث. للسنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢١).

- العمود (٣) من تم احتسابه وفق الصيغة الآتية

نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي % = (الدين الخارجي \ الناتج المحلي الاجمالي)  $\times 100\%$ .

يلاحظ من خلال الجدول مر الدين الداخلي والخارجي بمراحل مختلفة ويعكس الاحداث الأمنية الاقتصادية وازمه ٢٠٢٠ وانهيار اسعار النفط التي تعكس نسبة الدين الخارجي/ اجمالي الدين العام التي كانت متذبذبة ما بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١).

#### المبحث الرابع - قياس أثر سعر الصرف في الدين الخارجي

توصيف الأنموذج القياسي - يُتعارف على طبيعة العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات المختلفة باستعمال الاقتصاد القياسي لتقدير العلاقات بينها بطريقة كمية. ويتم ذلك من خلال بناء نماذج رياضية تهدف إلى تقييم المتغيرات الاقتصادية المفسرة الأكثر أهمية التي تؤثر في المتغيرات الأخرى. ويعد تحليل الاقتصاد القياسي ذو أهمية كبيرة، لأن النظرية الاقتصادية تميل إلى استعمال الأساليب الكمية بدلاً من الأساليب الوصفية. ويتيح التحليل القياسي إمكان توثيق الظواهر الاقتصادية بالأرقام وإثبات صحتها أو عدم صحتها، وهذا يساعد على تعزيز الفرضية قبولها أو

أولاً: اختبار الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL): يلاحظ من الجدول (٣) ان هناك علاقة عكسية في الاجل الطويل بين المتغير المستقل (سعر الصرف) والمتغير التابع (الدين الخارجي  $Y_2$ ) إذ بلغت قيمة المعلمة (٠,٢٦٠٥٧ -)، وبالتالي ستغير المتغير التابع بمقدار وحدة واحدة إذا ارتفع سعر الصرف بمقدار (٠,٢٦٠٥٧) مليار دينار للوحدة الواحدة.

جدول (٣) اثر سعر الصرف على الدين الخارجي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات

#### الموزعة (ARDL)

| ARDL Long Run Form and Bounds Test       |             |            |             |         |
|------------------------------------------|-------------|------------|-------------|---------|
| Dependent Variable: D(Y2)                |             |            |             |         |
| Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 4)         |             |            |             |         |
| Case 2: Restricted Constant and No Trend |             |            |             |         |
| Date: 06/30/23 Time: 10:18               |             |            |             |         |
| Sample: 2004Q1 2021Q1                    |             |            |             |         |
| Included observations: 65                |             |            |             |         |
| Conditional Error Correction Regression  |             |            |             |         |
| Variable                                 | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.   |
| C                                        | 5108214     | 25559212   | 0.00000     | 0.00000 |
| Y2(-1)*                                  | -0.26057    | 0.08347    | -3.1218     | 0.0029  |
| X1**                                     | -45329.7    | 39422.65   | -1.1498     | 0.2552  |

|           |          |            |         |        |
|-----------|----------|------------|---------|--------|
| X2(-1)    | 39918.44 | 42861.77   | 0.93133 | 0.3558 |
| X3(-1)    | 21877.45 | 7163.181   | 3.05415 | 0.0035 |
| D(X2)     | -25013.6 | 46414.42   | -0.5389 | 0.5921 |
| D(X3)     | 37360.35 | 7206.362   | 5.18436 | 0.0000 |
| D(X3(-1)) | -16941.8 | 840304%    | -2.0161 | 0.0487 |
| D(X3(-2)) | -16941.8 | 840304%    | -2.0161 | 0.0487 |
| D(X3(-3)) | -16941.8 | 840304.10% | -2.0161 | 0.0487 |

المصدر: من الباحثة اعتماداً على برنامج التحليل الإحصائي (Eviews 12).

وان تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والثابتة بالتحليل الاقتصادي.

ان تدخل البنك المركزي لدعم الدينار العراقي وتقويته أزاء الدولار الأمريكي والسيطرة على معدلات التضخم وانعكاس ذلك على زيادة القوة الشرائية للدينار العراقي ومعدلات الدين العام الذي يمثل حصة الربح الاجمالي والعائد الفعلي للاقتصاد العراقي وهو الهدف الذي تتطلع السياسة النقدية لتحقيقه ودفع عجلة النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي .بالمقابل فقد ساعدت تغيرات الصرف برفع قيمة الدينار العراقي على زيادة عجز الموازنة لأن رفع قيمة العملة الوطنية يقود بالنتيجة إلى ضعف القدرة التنافسية للسلع غير النفطية ( لأن اسعار النفط تتحدد على وفق السوق الدولي ) ومن ثم انخفاض اقيام الصادرات ككل مما يزيد عجز الميزان التجاري.وان سعر الصرف يؤثر في الدين العام عن طريق تأثيره في حجم الميزان التجاري والتجارة الخارجية، أو عن طريق تأثيره في الاستثمار الخارجي وتدفقات رؤوس الأموال من وإلى الخارج، فعند حدوث زيادة في معدلات الفائدة فانها تعمل على جذب رؤوس الأموال من خارج البلد إلى داخله ،

**ثانياً :** اختبار مشكلة عدم ثبات تجانس التباين Heteroskedasticity : يلاحظ من خلال نتائج الجدول (٤) ان القيمة الاحتمالية لاحصائية (F) بلغت قيمتها (٠,٨٠٩١) وهي أكبر من مستوى معنوية (0.05) مما يعني ان النموذج المقدر يخلو من مشكلة عدم تجانس التباين، فنقوم بقبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين.

#### جدول (٤) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

| Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey |          |                     |        |
|------------------------------------------------|----------|---------------------|--------|
| Null hypothesis: Homoskedasticity              |          |                     |        |
|                                                |          |                     |        |
| F-statistic                                    | 0.578233 | Prob. F(9,55)       | 0.8091 |
| Obs*R-squared                                  | 5.618656 | Prob. Chi-Square(9) | 0.7774 |

|                     |          |                     |       |
|---------------------|----------|---------------------|-------|
| Scaled explained SS | 8.736301 | Prob. Chi-Square(9) | 0.462 |
|---------------------|----------|---------------------|-------|

المصدر: من الباحثة اعتماداً على برنامج التحليل الإحصائي (Eviews 12).

ثالثاً : اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM): يلاحظ من خلال نتائج الجدول (٥) ان القيمة الاحتمالية لاحصائية (F) بلغت قيمتها (٠,٢٤٢٢) وهي أكبر من مستوى معنوية (0.05) مما يعني ان النموذج المقدر يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي، فنقوم بقبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

#### الجدول (٥) نتائج مشكلة الارتباط الذاتي (LM).

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:            |          |                     |        |
|--------------------------------------------------------|----------|---------------------|--------|
| Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags |          |                     |        |
|                                                        |          |                     |        |
| F-statistic                                            | 1.456826 | Prob. F(2,53)       | 0.2422 |
| Obs*R-squared                                          | 3.38714  | Prob. Chi-Square(2) | 0.1839 |

المصدر: من الباحثة اعتماداً على برنامج التحليل الإحصائي (Eviews 12).

رابعاً : اختبار انموذج تصحيح الخطأ (ECM): يتضح من خلال نتائج اختبار أنموذج تصحيح الخطأ الوارد في الجدول (٦) ان المعلمة المقدرة بلغت (-2.61) مما يعني وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين المتغير المستقل والمتغير (الدين الخارجي) وبالتالي إذا ارتفع سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة (سينخفض الدين الخارجي بمقدار (٢,٦١) مليون دينار وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية، كما يتطابق وواقع الاقتصاد العراقي في حال ارتفاع سعر الصرف سيؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة من بيع العملات الأجنبية ، مما يؤدي إلى تراجع وانخفاض الدين الخارجي والاقتراض من الخارج. كما ان الخطأ المعياري (10557976) ، مما يؤكد جودة الأنموذج المقدر.

#### الجدول (٦) نتائج اختبار انموذج تصحيح الخطأ (ECM)

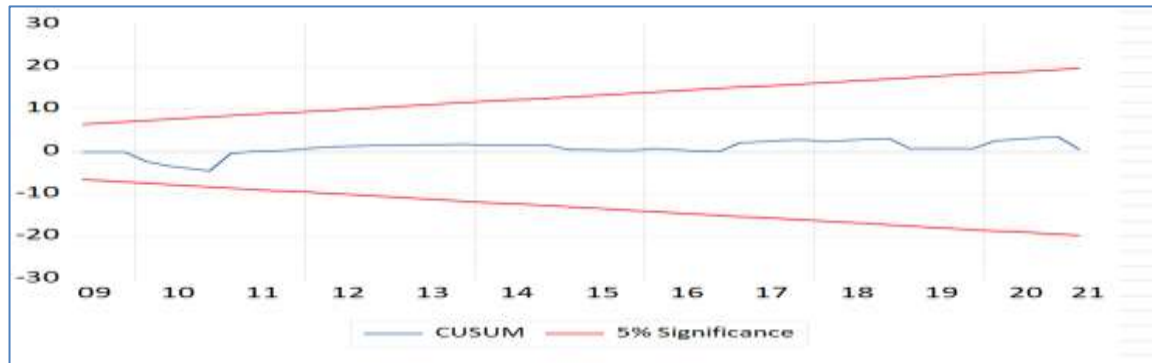
| ARDL Error Correction Regression         |             |            |             |        |
|------------------------------------------|-------------|------------|-------------|--------|
| Dependent Variable: D(Y2)                |             |            |             |        |
| Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 4)         |             |            |             |        |
| Case 2: Restricted Constant and No Trend |             |            |             |        |
| Date: 06/30/23 Time: 10:19               |             |            |             |        |
| Sample: 2004Q1 2021Q1                    |             |            |             |        |
| Included observations: 65                |             |            |             |        |
| ECM Regression                           |             |            |             |        |
| Case 2: Restricted Constant and No Trend |             |            |             |        |
| Variable                                 | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.  |
| D(X2)                                    | -25013.6    | 22839.93   | -1.09517    | 0.2782 |

|                    |           |                       |          |          |
|--------------------|-----------|-----------------------|----------|----------|
| D(X3)              | 37360.35  | 6231.23               | 5.995661 | 0.0000   |
| D(X3(-1))          | -16941.8  | 7441.166              | -2.27676 | 0.0267   |
| D(X3(-2))          | -16941.8  | 7441.166              | -2.27676 | 0.0267   |
| D(X3(-3))          | -16941.8  | 7441.166              | -2.27676 | 0.0267   |
| CointEq(-1)*       | -2.61E-01 | 0.050053              | -5.20588 | 0.0000   |
| R-squared          | 0.519909  | Mean dependent var    |          | -2214950 |
| Adjusted R-squared | 0.479223  | S.D. dependent var    |          | 10557976 |
| S.E. of regression | 7619152   | Akaike info criterion |          | 34.61799 |
| Sum squared resid  | 3.43E+15  | Schwarz criterion     |          | 34.81871 |

المصدر: من الباحثة أعتامدا على برنامج التحليل الاحصائي (Eviews 12).

**خامساً :** اختبار المجموع التراكمي للاخطاء (CUSUM): يتضح من خلال الشكل (٣) ان الشكل البياني لاحصائية (CUSUM) كان داخل الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية (٠,٠٥) مما يعني ان النموذج مستقر ككل ويحقق شرط الاستقرار.

**شكل (٣) اختبار المجموع التراكمي للاخطاء (CUSUM).**



المصدر: من الباحثة أعتامدا على برنامج التحليل الاحصائي (Eviews 12).

## الاستنتاجات والتوصيات

**أولاً :** الاستنتاجات :

١. استهدفت السياسة النقدية بعد عام (٢٠٠٣) السيطرة على معدلات التضخم من خلال سعر الصرف ، وسعت الى تعزيز الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي. ارتفع الدين الخارجي في العامين (٢٠١٤ - ٢٠١٥) بسبب الصدمة المزدوجة التي شهدتها الاقتصاد العراقي والتي تمثلت بارتفاع أسعار النفط ودخول عصابات داعش الارهابي، مما انعكس على انخفاض الايرادات النفطية والعجز في الموازنة العامة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

٢. ان هناك علاقة عكسية في الاجل الطويل بين المتغير المستقل (سعر الصرف) والمتغير التابع (الدين الخارجي  $(Y_2)$  ). وهو يتفق مع منهج النظرية الاقتصادية. بينت نتائج البحث من خلال نتائج اختبار أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) ان المعلمة المقدرة بلغت (-2.61) مما

يعني وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين المتغير المستقل والمتغير (الدين الخارجي) وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً : اتوصيات:

١. السعي إلى تنويع الإيرادات الحكومية من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، النقل، الكهرباء، والخدمات العامة) والتقليل من الاعتماد الكامل على القطاع النفطي لغرض مواجهة الصدمات الاقتصادية والمالية التي تصيب الاقتصاد العراقي. تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

٢. لغرض تشجيع ونمو الاستثمار كوسيلة للحد من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع البطالة والتقليل من الدين العام والاقتراض الداخلي والخارجي. الرقابة والسيطرة على الشركات غير الرسمية التي تقوم ببيع العملة الأجنبية بأسعار مرتفعة جداً عن السعر الرسمي المحدد والمقرر من قبل البنك المركزي العراقي.

#### المصادر

##### المصادر العربية

(١) إدريس ر. حاجي محمد ، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٤١ ، العدد ١٣٦ ، ٢٠٢٢.

(٢) جوزيف دانيالز وديفيد فانهور، تعريب محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ٢٠١٠.

(٣) حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ١٩٩٩

(٤) زواش زهير، محاضرات في المالية العامة، جامعة قسنطينة عبد الحميد مهري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٨ – ٢٠١٩.

(٥) سمير فخري، نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٥.

(٦) صبحي حسون الساعدي وايد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة ، ٢٠١٢.

(٧) عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة، دار الجامعة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٤ .

- ٨) عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، عمان دار اليازوري للنشر والتوزيع ٢٠١٧.
- ٩) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، دار الجامعة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥.
- ١٠) عصام بشور، المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة، ٢٠٠٧.
- ١١) علي توفيق الصادق - نبيل عبد الوهاب لطيفة، سياسات وإدارة أسعار الصرف بالدول العربية، أبو ظبي، الامارات، ١٩٩٧.
- ١٢) عيسى محمد الغزالي، إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعزز بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد (٣٠)، ٢٠٠٤.
- ١٣) فوزي فرحات، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠١.
- ١٤) محمد احمد السريتي، اسس الاقتصاد الهندسي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠١٠.
- ١٥) محمد خالد المهاني وخالد شحادة الخطيب، المالية العامة، منشورات جامعة دمشق، المالية العامة، ٢٠١٣.
- ١٦) محمد خليل برعي - علي حافظ منصور، العلاقات الاقتصادية، مكتبة القاهرة، ١٩٧٤.
- ١٧) محمد خير العكام، المالية العامة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، ٢٠١٨.
- ١٨) منى يونس حسين، علاقة سعر الصرف بالتضخم ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.
- ١٩) موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.
- ٢٠) نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، عمان، ٢٠٠٧.
- ٢١) التقرير السنوية للسياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، ٢٠٢٠.

- 1) Downes, John & Jordan, Elliot Goodman; DICTIONARY OF FINANCE AND INVESTMENTS, 6th ed, Barron's Publishing, 2003.
- 2) Carmen M. Reinhart & Kenneth S. Rogoff , "Reinhart-Rogoff Redux: Growth in a Time of Debt," American Economic Review, American Economic Association, 2010.
- 3) Maurice Obstfeld, "Exchange Rates and Macroeconomics Dynamics, 2nd ed. Page 424 General 2002.
- 4) N. Mark P. Taylor . Gregory Mankiw, Macroeconomics , Worth Publishers. 1st ed. Page 322 General 2006.